المشاريع الصغيرة..

تحتاج لمزيد من الدعم والتعاون

دور رائد في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن

تساهم في رفع معدلات الانتاج وتخلق فرص عمل جديدة

تحقيق/منصور شايع

أولت القيادة السياسية بزعامة الأخ/علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية والحكومات المتعاقبة اهتماما واسعا بالقطاع الخاص ونشاطاته الاستثمارية لما له من دور بارز في نمو وتطور الاقتصاد الوطني.. المنشآت الصغيرة واحدة من أهم المشاريع الاستثمارية الرافدة للاقتصاد الوطني كونها تساهم بدور هام وفعال في عملية التنمية بصورة عامة وتعتبر أحد أهم المحاور الرئيسية التي تعتمد عليها اقتصادات الكثير من دول العالم، وما تتميز به هذه المنشآت الصغيرة من خصائص تجعلها أحد المجالات الحيوية الواعدة التي يمكن ان تلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن من خلال مسـاهمتها في حل العديد من المشاكل وفي مقدمتها البطالة وفي سبيل الدفع بعجلة هذه المنشآت الصغيرة أو « الاستثمارات الصغيرة» عملت الحكومة على دعم هذه المشاريع عن طريق الاقراض بمختلف اشكاله عبر الصناديق الخاصة بذلك.

ترى ما هي أهمية هذه المنشآت في التنمية الاقتصادية ودورها في تخفيف البطالة. وما الدور الذي لعبته وتلعبه الجهات ذات العلاقة في تنمية هذا القطاع .

الإجابة على هذه الاستفسارات وغيرها تكمن في سياق التحقيق التالي:

تشير نتائج إحصائيات المسح الصناعي للعام ١٩٩٦م أن المنشآت الصناعية الصغيرة تشكل ٩٥٪ من الهيكل الصناعي في اليمن وتوظف ٧٥٪ من العمالة نتيجة انتشارها الجغرافي في معظم انحاء الجمهورية ومن خلال تحليل وتقييم نتائج عدد من البحوث والدراسات في هذا الجانب يتضح أن قطاع المنشآت الصغيرة يُعد أكثر القطاعات التي يقبل عليها صغار المستثمرين ولايوجد في هذه المشاريع حالات فشل نتيجة رغبة وحرص المستثمر الصغير على تنمية وتطوير المنشأة الصناعية الصغيرة أو الخدمة التي يقدمها لشريحة المجتمع التي يتعامل معها حتى يكسب ثقتها ويتطلع من خلالهم الى التوسع في المجال الذي يستثمر فيه .

امتصاص البطالة

كما يشير المسح القاعدي للمنشآت الصغيرة في اليمن الصادر عن الصندوق الاجتماعي للتنمية الى الدور الذي تلعبه المنشآت الصغيرة والاصغر في اليمن في امتصاص البطالة وتضييق رقعة الفقر حيث تحدث عن وجود حوالي ٣١٠ آلاف منشأة صغيرة توظف حوالي ٤٨٥الف شخص ٧٢٪ من هذه المنشآت فردية بينما ٢٤٪ توظف ما بين ٢-٤ عامل وعاملة والمنشآت الأكبر التي توظف أكثر من٥» عمال تمثل ٣-٤٪ فقط من مجموع المنشآت ونوه التقرير إلى أن التوزيع الجغرافي لهذه المنشآت يتركز بنسبة ٥٢٪ في المناطق الحضرية و٤٨٪ في المناطق الريفية والنائية كما تخلق هذه المنشآت الصغيرة وظائف تتركز ٥٠٪ في أنشطة تجارية و٢٠٪ في أنشطة صناعية وأضاف التقرير الصادر عن صندوق التنمية ان هناك اعتماداً كبيراً على المنشآت الصغيرة حيث تمثل الدخل الوحيد لحوالي ٧٠٪ من المستثمرين وأن الدافع الإيجابي لبدء النشاط مرتبط بالإدارة الخاصة بتلك المنشآت.

لذلك ونظرا لأهمية قطاع المنشآت الصغيرة قام الصندوق الاجتماعي للتنمية بانشاء وحدة متخصصة سميت وحدة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر حيث وصل عدد المنشآت الصغيرة والأصغر التي قام الصندوق بدعمها منذ انشائها وحتى العام ٢٠٠٢م ٣٨مشروعا بتكلفة وصلت الى٣,٩مليون دولار.

تحد من الهجرة

●يقول الدكتور/علي عبدالله قائد/استاذ الاقتصاد جامعة صنعاء: ان قطاع المشروعات الصغيرة يعد من القطاعات الحيوية الواعدة باعتباره منفذا لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويتميز هذا القطاع بانه عبارة عن مشاريع منتشرة على مستوى الجمهورية وهذا يحقق تنمية محلية حيث سيوجد فرص عمل كبيرة وبالتالي يخفف من البطالة وينتج مصادر دخل حقيقية ويحد من الهجرة من الريف الى المدينة كما انها- اي المشروعات الصغيرة - تعد منفذا لتصريف انتاج الصناعات الكبيرة.

وتعد ايضا مدخلا لمنشات أخرى في مجال النقل والتغليف والتعليب والتسويق ...الخ وتتميز هذه المشروعات بتعدد مهامها سواء خدمية أو تجارية أو إنتاجية وخلافه.

تأهيل الفقراء

●ويؤكد الدكتور/احمد محمد الشامي استاذ الإدارة بكلية التجارة جامعة صنعاء ما قاله الدكتور/علي عبدالله قائد حيث بشير الى ان المشروعات الصغيرة لها دور بارز في عملية التنمية الشاملة وتعتبرا لنواة الأولى للصناعات المتوسطة والكبيرة وحلقة من حلقات وصل بين الحكومة والمجتمعات وتقوم بدور كبير في التنمية المستدامة من خلال خلق فرص عمل للعمالة المساهمة في رفع معدلات الانتاج وتخفيف التضخم واستغلال الموارد الاقتصادية والمساهمة في تعزيز الصادرات وتوفير السلع الاستهلاكية الهامة كما تسهم في تحقيق الامن الغذائي وتقديم الرعاية الصحية الاولية !!للغذاء وحصول الفقراء على الطاقة وخلق فرص عمل للفقراء وتدريبهم وتاهيلهم ورفع مهاراتهم وحل مشاكلهم.

وسيلة أقل كلفة

● الأخ خالد الخالدي، رئيس مجلس إدارة صندوق تمويل المشاريع الصغيرة، قال :

– مشكلة البطالة تمثل واحدة من المشاكل القائمة أمام الاقتصاد الوطني، وتتطلب وضع معالجات لها، ومن ضمن هذه المعالجات الاهتمام بتنمية قطاع الصناعات والمنشآت الصغيرة، حيث سيؤدي هذا القطاع دوراً متميزاً من بين كل الأنشطة الاقتصادية الأخرى في معالجة مشكلة البطالة، نظراً لما تتمتع به هذه المنشآت من مميزات لعل أبرزها أنها تحتاج إلى فترة طويلة لإنشائها، وتوظف عمالة أكثر بالقياس إلى وحدة رأس المال المستثمر، وبالتالي فهي الوسيلة الأقل كلفة لخلق فرص عمل جديدة، كما أنها وسيلة للتخفيف من الآثار التي تنجم عن التحولات السريعة في سياسات إعادة التوظيف والإقصاء الوظيفي الناجم عن عملية الخصخصة وتطبيق برنامج الإصلاح، بالإضافة إلى أن طرق تمويلها سهلة لتواضع احتياجاتها من رأس المال، ولا تشترط مستوى عالياً من المهارات الفنية في تشغيلها، وتمتاز بروابطها وعلاقاتها القريبة بالسوق، مشيراً إلى أن المميزات السالفة الذكر أدت إلى تزايد اهتمام الحكومة بتبني برامج تستهدف تنمية قطاع الصناعات والمنشآت الصغيرة، وأن تنمية هذا القطاع أصبحت تحتل موقعاً بارزاً في خطط وبرامج التنمية التي تتبناها الهيئات والمنظمات الدولية بهدف مساعدة البلدان النامية ومنها بلادنا.

تسارع الإنجاز

● وأضاف الأخ رئيس مجلس إدارة صندوق تمويل المنشآت والمشاريع الصغيرة: إن حجم القروض التي قدمها الصندوق حتى نهاية العام الماضي بلغت (١,٤) مليار ريال، وقد استفاد من تلك القروض نحو (٢٢٨٣) مقترضاً، كما خلقت تلك القروض ما يزيد عن سبعة آلاف فرصة عمل، ونتوقع تزايد وتسارع وتيرة الإنجاز خلال العام الحالي والأعوام القادمة، منوهاً بأن القروض التي قدمها الصندوق شملت كل القطاعات الاقتصادية الإنتاجية منها والخدمية والتجارية، موضحاً أن شروط منح القروض ومدتها تتناسب وطبيعة المشروعات المقترح تمويلها، ومنها أن يكون المقترض من مواطني الجمهورية اليمنية، وأن يكون للمشروع مقر وإدارة دائمة، وأن تتوفر للمقترضين القدرة والكفاءة الفنية والإدارية لتنفيذ المشروع، وأن يوفر فرص عمل جديدة مستديمة، وأن تتوفر سوق مناسبة لمنتجات المشروع، مشيراً إلى أن مدة القرض تختلف باختلاف المشروع الذي سيمول، وتختلف باختلاف الغرض الذي سيستخدم فيه القرض، مؤكداً أن استراتيجية الصندوق تتركز في إنشاء مكاتب اتصال تابعة للفروع بما من شانه زيادة عدد المستفيدين، ويسعى الصندوق إلى إدخال نظام معلوماتي متكامل يساعد على إنشاء قاعدة بيانات متطورة وحديثة بغرض تحسين مستوى الأداء ورفع كفاءة العاملين.

مفتاح التنمية

الى ذلك يرى الأخ/عبدالخالق هاشم/ مهتم /ان المشروعات الصغيرة توفر فرصا للعمالة المنتجة وتعتبر مفتاحا أساسيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية مشيرا الى ازدياد الاهتمام بالمنشآت الصغيرة في العقدين الأخيرين من القرن الماضي باعتبارها واحدة من الآليات الناجحة لاحتواء البطالة وكوسيلة لتخفيف حدة الفقر المتجسد من خلال بناء اقتصاديات اجتماعية ، كما انها تعد قوالب البناء الاقتصادي بفعل تزايد استخدامها وقدرتها على تحريك الموارد المالية البسيطة المدخرة وأنعاش الانشطة الاقتصادية والتجارية وان انتشار المشروعات الصغيرة قد ساعد بقدر كبير في ازدهار التجارة وتدعيم آلية الانتاج وتطوير التكنولوجيا الصناعية في تهيئة المهارات الفنية للعاملين.

■ د/علي عبدالله قائد

■ د/احمد الشامي

■ خالد الخالدي

تنامي مستمر

●أما الأخ/حميد العمراني/مدير برنامج صنعاء للاقراض فيقول :بداية عمل البرنامج كان الاقراض للراغبين في اقامة مشاريع صغيرة حيث كان عدد القروض لا يتعدى ٦٠-٧٠ قرضاً يتم توزيعها شهريا بعد ان قمنا بالنزول الميداني والترويج لهذا البرنامج وشرح اهدافه وبدأت تنمو قروض هذا البرنامج من شهر لآخر حيث وصل عدد المستفيدين في شهر مارس ٢٠٠٤م ٢٥٠مستفيداً مشيرا الى ان إجمالي عدد القروض التي منحها البرنامج منذ انشائه العام ٢٠٠٠أكثر من ١٥٠٠شخص في إطار نطاق عمل المشروع في أمانة العاصمة..

مؤكدا أن البرنامج يدعم كل برنامج تنموي إيرادي يعود بالفائدة على الشخص المستفيد كشراء ماكينة خياطة أو فتح محل تجاري صغير...الخ وبدأت مثل هذه النشاطات تتوسع حيث ان بعض المشاريع عملت على توظيف عدد من العمال وفتحت فروعا لها واشترت السيارات لتوزيع منتجاتها منوها الى ان هدف البرنامج هو الوصول الى اكبر عدد من المستفيدين حيث يقال ان عدد المستفيدين المقترضين من البرنامج او المستهدفين قد يصل الى مليون مستفيد بامانة العاصمة كما نسعى الى التوسع حتى نتحول الى بنك للاقراض في هذا المجال..

ضمانات بسيطة

واضاف: الداعم الرئيسي للبرنامج هو الصندوق الاجتماعي للتنمية الذي بدأ برأس مال حوالي ٢٠مليون ريال بدأت تصرف كدفع حتى وصلنا الآن الى نحو ٣٠ مليون ريال.

مشيرا الى أن شروط وضمانات الاقراض بسيطة تتناسب وحجم المشروع حيث يشترط فقط احضار ضمان تجاري بتعريف عاقل الحارة وضمانة بمسوغات ذهبية أو خلافه وهذا ادى الى إقبال كبير على طلب الاقراض من البرنامج لان البنوك التجارية تطلب ضمانات كبيرة وبالتالي لا يستطيع الراغب في الاستثمار في مشروع صغير أن يقترض من البنوك التجارية

إطار تنظيمي

يقف في طريق تطوير المنشآت الصغيرة والاستثمار فيها عدد من المعوقات التي يتطلب الامر حلها كما يؤكد عليها الدكتور/علي عبدالله قائد الذي قال: ان ادوار قطاع المشروعات الصغيرة لا يمكن ان تتحقق ما لم تتوفر عدد من المتطلبات الاساسية وهذه المتطلبات ليست من مسئولية الجانب الحكومي فقط بل مسئولية المؤسسات التمويلية والاستثمارية في البلد ومؤسسات المجتمع المدني ومسئولية افراد المجتمع بصورة عامة مشدداً على أهمية إيجاد أطار تنظيمي لهذه المشاريع الصغيرة كإيجاد هيئة عامة تهتم وتقدم الدعم لهذا القطاع ويكون لها مراكز تابعة لها تهتم بتقديم المعلومات والبيانات حول المشروعات الصغيرة ومعرفة انشطتها ويكون لها فروع في عدة محافظات بمعنى ان يكون جهازاً تنظيمياً قويا وإيجاد تشريع خاص للمنشآت الصغيرة ومؤسسات ضمان حكومية تضمن نجاح المشروعات كون الجهاز المصرفي يتخوف من اقراض مشاريع لا توجد لديها سجلات بحيث هذه المؤسسات تضمن سداد القروض إضافة الى تقديم التسهيلات والخدمات المختلفة.

غياب الاستشارات

● وأوضح الأخ الخالدي أن الصعوبات والمعوقات موجودة في أي عمل، والمهم في هذا الجانب هو وجود إرادة حقيقية صادقة لتجاوزها، منوهاً بأن صندوق تمويل المشاريع الصغيرة يعاني من شحة الموارد المالية اللازمة لتوسيع نشاطه، وفي هذا الاتجاه نسعى إلى فتح قنوات للتعاون مع الجهات الداعمة لنشاط الصندوق، مؤكداً أن غياب المؤسسات التي تقدم الاستشارات الفنية والتسويقية والإدارية والمالية لذوي المنشآت الصغيرة، يمثل عائقاً كبيراً، ليس أمام الصندوق فحسب، ولكن أمام تنمية قطاع المنشآت الصغيرة عموماً، وأن غياب استراتيجية وطنية شاملة لتنمية هذا القطاع، يمثل - أيضاً - أحد جوانب القصور التي نتمنى تجاوزها.

استعادة المبالغ

من جانبه يرى الاخ/العمراني/ مدير برنامج الاقراض ان من الصعوبات التي تواجه البرنامج هي تعامله مع شريحة غير مثقفة لذلك فان عملية استعادة مبالغ القروض نواجه فيها بعض الصعوبات وقد عملنا بعض التحفيزات التي تساعد المستفيد في تسديد ما عليه في الوقت المحدد كما نعمل على متابعة الأنشطة التي نمولها.. مشيرا الى وجود بعض الصعوبات التي تواجه اقراض هذه المشاريع مثل عدم تعاون بعض عقال الحارات واقسام الشرطة.. ونتمنى ان يكون الدعم والتعاون أكبر من الجميع لمثل هذه المشاريع وتحديداً مؤسسات القطاع الخاص لأنهم الى الآن لا ينظرون الى هذه المشاريع واقراضها إلا من باب ماهو العائد أو الفائدة التي تعود عليه فقط .

تخفف البطالة وتحد من الهجرة من الريف إلى المدينة..

تعتبر النواة الأولى للصناعات الكبيرة وحلقة وصل بين الحكومة والمجتمعات المحلية..

غياب المؤسسات التي تقدم الاستشارات لهذا القطاع يمثل عائقاً كبيراً أمام تطوره